إيهاب محارمة*

في دحض السرديات الإسرائيلية
مراجعة كتاب «عشر خرافات عن إسرائيل»

عنوان الكتاب: Ten Myths About Israel

المؤلف: إيلان بابيه Ilan Pappe.

مكان النشر: بروكلين، نيويورك، الولايات المتحدة الأميركية.

دار النشر: .Verso

سنة النشر: ٢٠١٧.

عدد الصفحات: ١٧١ صفحة.

تقديم

احتلّت السرديات الاستعمارية الإحلالية الإسرائيلية أهمية كبرى قبل نشوء إسرائيل ولدى إقامتها وعلى مدى تطورها في العقود الماضية؛ وهي لا تزال تتبوأ مكانة مهمة في الوعي الجمعي الإسرائيلي كما في رؤاهم المستقبلية بشأن فلسطين، ومن هنا تأتي أهمية النظر في هذه السرديات المؤسِّسة ودحضها. وهذا هو موضوع هذا الكتاب الذي يتصدى لمجموعة من الأفكار أو «الخرافات» كما يصفها المؤلف، والمرتبطة بخطاب إسرائيل وروايتها. ويشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام موزعة على عشرة فصول، يحاول المؤلف في كل فصل دحض واحدة من الخرافات. في القسم الأول، يتناول المؤلف ست خرافات يرى بأن لها جذوراً تاريخية تبنتها المؤسسة الإسرائيلية

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الإعلامية والعسكرية والأكاديمية. وفي القسم الثاني، ينتقل لتقديم ثلاث خرافات يرى بأنها موجودة في الوقت الحاضر. وفي القسم الأخير، يفند المؤلف حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين استنادًا إلى «حل الدولتين» عادًا إيّاه خرافة أخرى دعمتها إسرائيل.

١. خرافة «فلسطين أرضٌ فارغة»

يتناول هذا الفصل خرافة تاريخية قام عليها الخطاب الإسرائيلي – الصهيوني على مدى السنوات الماضية، وهي أن فلسطين كانت أرضًا فارغة وقاحلة وشبه صحراوية وأن الصهاينة هم من قاموا ببنائها وزراعتها. نجد هذه الخرافة مُستلّةً من إحدى المقولات الصهيونية التأسيسية، وهي أن «فلسطين أرضٌ بلا شعب ومُنحت لشعبٍ بلا أرض»، والتي وجدت أرضًا خصبة للانتشار في مجالات الإعلام والمناهج الدراسية في إسرائيل. كما يرى المؤلف بأن إسرائيل لم تكتفِ بنشر هذه الرواية وسط المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل صدرتها إلى أوروبا والولايات المتحدة.

لفحص هذه الرواية يحاول المؤلف أن يجيب عن بعض الأسئلة، من بينها: من منح هذه الأرض اسم «فلسطين»؟[١] وهل يوجد مجتمع فلسطيني قبل قيام «إسرائيل»؟ وهل تفاعل هذا المجتمع مع محيطه العربي؟ وكيف نشأت القومية الفلسطينية قبل وصول الصهيونية؟ مشيرًا إلى أنّ هذه الأسئلة ألهمته للبحث في جذور الوجود الفلسطيني من جهة، والكيانية السياسية من جهة ثانية؛ شعبًا ونخبًا وأرضًا، وعادًا أنّ الفضاء الجيوسياسي الذي يُدعى اليوم إسرائيل أو فلسطين كان دولةً معترفا بها منذ العصر الروماني، وأن هناك إجماعا واسعا بين الباحثين على أن الرومان هم الذين منحوا الأرض اسم «فلسطين».

والواقع أن الفلسطينيين أسهموا في تشكيل حركة وطنية فلسطينية تعود جذورها إلى عام ١٨٨٢ وذلك قبل أن تزداد أهميتها مع مطلع عشرينيات القرن الماضي؛[٢] إذ إن انهيار الحقبة العثمانية والسعي الأوروبي لاستعمار البلاد العربية عمل على تقوية الحركة الوطنية الفلسطينية وتمكينها منذ أن بدأت الصهيونية بوضع بصمتها في فلسطين بحصولها على وعد بلفور عام ١٩١٧.

يؤكّد بابيه بأنّ التأثير الاستعماري على الشعب

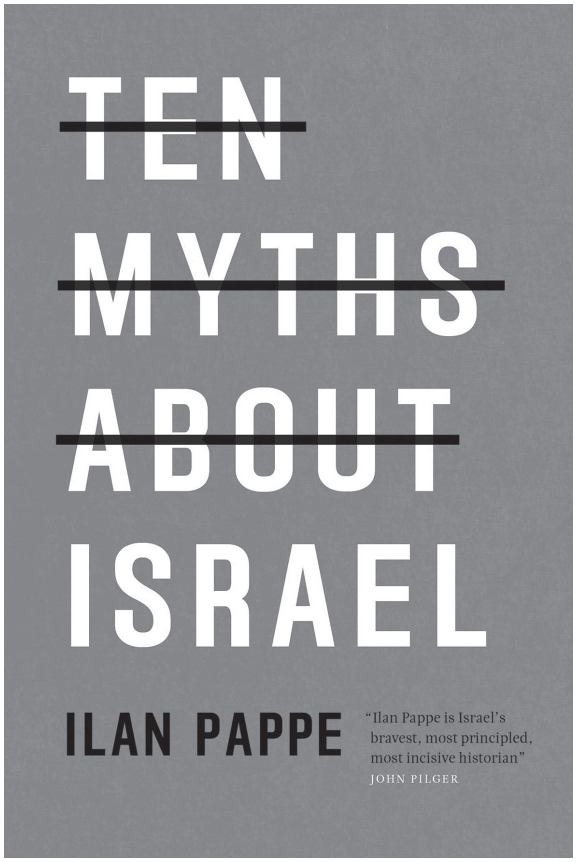

الفلسطيني وحركته الوطنية بدأ مع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ومن ثم مع حقبة الانتداب البريطاني عام ١٩١٨، وذلك قبل أن يتجسد بشكل حقيقي مع التقسيمات الإدارية التي ساعدت الحركة الصهيونية على إعادة تصميم الحدود ووضع تصور جغرافي لـ «أرض إسرائيل». يرى بابيه بأنّ المشروع الاستعماري منذ تأسيسه قام على أساس تجزئة الفلسطينيين وحركتهم الوطنية وتفتيتهم، وذلك بهدف تسهيل السيطرة عليهم.

وبالمحصّلة، يفنّد هذا الفصل الرواية الصهيونية الاستعمارية التي شكّكت بوجود شعب فلسطيني متفاعل مع محيطه العربي، ومنفتح على التغيير والتحديث، وله حركة وطنية تسعى لمقاومة المشروع الاستعماري. ويخلص إلى أن المجتمع الفلسطيني بدأ تعريف نفسه على الأساس القومي (الأمة) خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مستفيدًا من بعض المقومات الرئيسية، من بينها: المشاعر الوطنية والدينية والولاءات المحلية والعروبة، وبالاستفادة أيضًا من كون تاريخ فلسطين وثقافتها مرتبطين بالعالمين العربي والإسلامي.

من خلال العودة التاريخية إلى جذور الصهيونية الحديثة في القرن الثامن عشر، يبيّن الباحث أن «حركة التنوير اليهودية»، طرحت مشروعين مهمّين لاستغلال الديانة اليهودية، وهما: إعادة تعريف اليهودية بوصفها حركة وطنية، والحاجة لاستعمار فلسطين من أجل إعادة اليهود إلى الوطن القديم الذي طردوا منه من قبل الرومان وتأسيس دولة لليهود فيها.

٢. خرافة «اليهود شعبٌ بلا أرض»

يجري البحث في الفصل الثاني، في أسئلة لطالما مثلت جوهر المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وهي: هل كان المستوطنون اليهود شعبًا؟ هل كان لفكرة وجود الدولة اليهودية أن تحصل لولا دعم بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية؟ كيف ارتبطت الصهيونية بمعاداة السامية والإمبريالية؟ كيف تحولت الصهيونية من تمرين فكري وثقافي إلى مشروع سياسي؟ هل أصبحت الصهيونية حركة معترفا بها دوليًا؟ هل يؤيد جميع اليهود في العالم إسرائيل؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، بحث المؤلف في رواية وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية الصهيونية، والتي تشير إلى أن اليهود هم السكان الأصليون لفلسطين، ولذلك يستحقون كل الدعم للعودة إلى وطنهم. وكذلك بحث المؤلف في رواية المؤسسة الإسرائيلية القائلة: «إنّ اليهود كانوا شعبًا بلا أرض» والتي تسير جنبًا إلى جنب مع الادعاء «أنّ فلسطين كانت أرضًا بلا شعب»، مضيفًا بأنّ هذه الرواية الإسرائيلية سعت من خلال هذا الربط إلى التأكيد على أنّ العالم المسيحي قد أيّد، لمصلحته الخاصة، وفي لحظة معينة في التاريخ الحديث، فكرة اليهود كأمة يجب أن «تعود» ذات يوم إلى الأرض المقدسة.

يرى بعض الأكاديميين المؤيدين لإسرائيل أن هذا الطرح ساعد بريطانيا في الحصول على موطئ قدم بالقوة في فلسطين. وللتحقّق من ذلك، عاد المؤلف إلى بدايات المشروع الاستعماري في فلسطين ومحاولة السيطرة عليها، وذلك من خلال البحث في حملة نابليون بونابرت في مطلع القرن التاسع عشر ومساعيها للحصول على مساعدة اليهود مقابل تقديم وعدٍ لهم بإقامة دولة في فلسطين. كما عمل المؤلف على فهم محاولات الحركة اللاهوتية الاستعمارية التي وضعت «عودة» اليهود إلى فلسطين في قلب خطة إستراتيجية للسيطرة عليها، وكذلك تتبع العديد من تصريحات القادة السياسيين في ذلك الحين، ولعل أبرزها تصريح الرئيس الأميركي جون آدامز (١٧٣٥–١٨٢٦) حينما قال: «أتمنى أن يعود اليهود إلى يهودا كأمة مستقلة».

ويستأنف بابيه في هذا الفصل دحض أطروحات الباحثين الأيديولوجيين المعاصرين حول الفترة الزمنية الممتدة طيلة القرن التاسع عشر، والتي يرى بأنها تؤثر في الحقوق الأساسية للسكان الأصليين الفلسطينيين. وكذلك يرى بأن أطروحة «اليهود بلا أرض» زاوجت بين المشروع الاستعماري الغربي ودور ثيودور هرتسل وقادة الصهيونية القادمين من أوروبا الشرقية، والحاملين لأفكارٍ تهدف إلى حل المسألة اليهودية في أوروبا من خلال تهجيرٍ اليهود إلى فلسطين. ولتوضيح ذلك، يسلط المؤلف الضوء على الدافع الاستعماري لبريطانيا واستخدام مفهوم العودة اليهودية إلى فلسطين والمتسق مع ظهور رؤى ثقافية وفكرية جديدة للصهيونية في أوروبا.

وبالمحصّلة، بدا أنّ أطروحة «شعبٌ بلا أرض» لم تكن لترى النور لولا رؤية بريطانيا بإمكانية وجود وطن قومي لليهود في فلسطين والمتزاوجة مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.[٣]

٣. خرافة «الصهيونية هي اليهودية»

يشدّد هذا الفصل على أنّ الصهيونية تلاعبت بالديانة اليهودية لأسباب تتعلق بالمشروع الاستعماري في فلسطين. ويفحص بابيه هذه الأطروحة من خلال اختبار السياق التاريخي الذي وُلد فيه هذا الافتراض، ويرى بأن الصهيونية عملت دومًا على استبعاد فكرة أنّ اليهود الذين عاشوا في القرن الثامن عشر في فلسطين، واليهود الأرثوذكس في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، رفضوا فكرة الدولة اليهودية.

من خلال العودة التاريخية إلى جذور الصهيونية الحديثة في القرن الثامن عشر، يبيّن الباحث أن «حركة التنوير اليهودية»، طرحت مشروعين مهمّين لاستغلال الديانة اليهودية، وهما؛ إعادة تعريف اليهودية بوصفها حركة وطنية، والحاجة لاستعمار فلسطين من أجل إعادة اليهود إلى الوطن القديم الذي طردوا منه من قبل الرومان وتأسيس دولة لليهود فيها.

يرى بابيه بأن هذه الأفكار لاقت ترحيبًا من قبل ثيودور هرتسل ورفاقه بوصفها أفضل حل للمسألة اليهودية. كما يؤكد على أنّ أفكار هذه الحركة أصبحت أكثر أهمية بعد المذبحة الروسية بحق اليهود عام ١٨٨١، وظهور برنامج حركة «أحباء صهيون أو هواة صهيون» بقيادة هرتسل الذي دعا إلى بناء مستعمرات جديدة في فلسطين. يشير المؤلف بأنّ هذه الأفكار، وإن لاقت رواجًا لها في المجتمع الأوروبي والأميركي، إلا أنها رُفضت من قبل رجال دين يهود بارزين، واعتبروها شكلًا من أشكال التحديث والعلمنة.

يؤكد المؤلف من خلال قراءته التاريخية بأن اليهود في أوروبا، مارسوا الهودية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بطريقتين؛ الأولى: حياة محافظة تقوم على رفض أشكال التحديث، والثانية: حياة علمانية وتختلف بشكل بسيط عن مجتمعات غير اليهود من حيث الانفتاح. في المقابل، وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، برزت «الحركة الإصلاحية اليهودية»، وهي حركة رفضت بشدة تعريف اليهودية على أنها قومية أو أمة، ورفضت إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وذلك قبل أن يتحول موقفها من مناهضة الصهيونية إلى تأييدها، بعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. ويحاجج الباحث هنا أنه وبصرف النظر عن الحركة الإصلاحية، فإن اليهود الليبراليين رفضوا أيضًا إلى جانب رجال الدين الادعاء بأن الصهيونية قدمت الحل لمشكلات اليهود في أوروبا، ويعتبر بأنّ قادة الصهيونية، منذ مطلع القرن التاسع عشر، استخدموا «الكتاب المقدس» لتبرير الاستعمار في فلسطين نظرًا لرفض مشروع الصهيونية. ويضيف بأن الصهيونية استخدمت مفردات تشدد على استصلاح فلسطين بهدف إنشاء مشروع يهودي علماني واشتراكي استعماري في الأرض المقدسة (بمساعدة الله). وكما يشير أن توظيف «الكتاب المقدس» لا يزال يستخدم لدى الحكومة الإسرائيلية، ويشير في هذا الصدد إلى استخدام وزير العدل الإسرائيلي بيغال آلون الكتاب المقدس لتشريع الاستيطان في الضفة الغربية بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧.

٤. خرافة «الصهيونية ليست الاستعمار»

يهتم الفصل الرابع بادعاء مهم قام عليه الخطاب الإسرائيلي، وهو أنّ «الصهيونية حركة تَحرر وطنية وليست استعمارية». يتضمن هذا الفصل، على غرار ما سبق، تفنيدًا للرواية الإسرائيلية والبعد الاستيطاني العنصري في المشروع الاستعماري الإسرائيلي الذي يبرئ إسرائيل ويعطي اليهود حق تشكيل حركة تحرر وطنية، بينما يعتبر مقاومة السكان الأصليين على أنها «إرهاب» و«تطرف».

يحاجج هذا الفصل بأنّ الصهيونية تعدّ حركةً استيطانية استعمارية وليست استعمارًا كلاسيكيًا. ويمكن توضيح هذا الاختلاف من خلال ثلاثة جوانب، وهي؛ (أ) الاستعمار الاستيطاني يبني مستوطنات مصممة من أجل البقاء الدائم وليس المؤقت؛ (ب) الاستعمار الاستيطاني يسيطر على أراضٍ في بلد أجنبي، بينما الاستعمار الكلاسيكي يهدف للسيطرة على الموارد الطبيعية؛ (ج) الاستعمار الاستيطاني لا يخدم دولةً أمّا بينما الكلاسيكي يمثل مصالح دولةٍ أمّ خارج البلد المُستعمَر.

وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنه قد تطورت خلال السنوات الأخيرة أدبيات عديدة معمقة في الاستعمار الاستيطاني، وتوصلت إلى أن المشكلة الرئيسية لهذا الشكل الاستعماري أن الوطن الجديد المُستعمَر مأهول بالسكان الأصليين. ولذا يرى المؤلف أنّ المستوطنون الأوائل فوجئوا بمواجهة السكان الأصليين لهم منذ وطأت أقدامهم أرض فلسطين، ولذلك لم يجدوا وسيلة سوى التخلص منهم، وهذا ما حصل في النكبة عام ١٩٤٨. وتقوم هذه الأدبيات بالأساس على أطروحة باتريك وولف الذي يرى بأن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين مدفوع «بمنطق الإبادة» The Logic of Elimination))، وهذا يعني أنّ المستوطنين يستخدمون دومًا وسائل من أجل إزالة السكان الأصليين وإبادتهم.[٤] تكشف أدبيات عديدة أغلبها في حقل دراسات الاستعمار أنّ فهم الصهيونية بوصفها استعمارًا استيطانيًا لا يساعدنا على فهم المشروع الإسرائيلي فحسب، بل وعلى فهم المقاومة الفلسطينية؛ فالعديد من الخرافات الإسرائيلية – الصهيونية تضع المقاومة الفلسطينية إما ضمن مقاربة العنف، أو في

تطورت خلال السنوات الأخيرة أدبيات عديدة معمقة في الاستعمار الاستيطاني، وتوصلت إلى أن المشكلة الرئيسية لهذا الشكل الاستعماري أن الوطن الجديد المُستعمَر مأهول بالسكان الأصليين. ولذا يرى المؤلف أنّ المستوطنون الأوائل فوجئوا بمواجهة السكان الأصليين لهم منذ وطأت أقدامهم أرض فلسطين، ولذلك لم يجدوا وسيلة سوى التخلص منهم.

مقاربة العداء لليهود أو السامية.

تبقى هناك مسألة مهمّة أكدها المؤلف، وهي أن المجتمع الأهلي الفلسطيني أدّى دورًا مهمًا في مقاومة هذا المشروع الاستعماري، من خلال الإشارة إلى أنّ الفلسطينيين انخرطوا نخبًا وفلاحين مع مختلف المنظمات والحركات التي تسعى إلى الوحدة العربية والاستقلال وتقرير المصير، وذلك على المستويين الشعبي والمؤسسي بتأسيس «اللجنة العربية العليا» عام ١٩٣٠ . ويؤكد بابيه بأنّ الفلسطينيين عام ١٩٤٧ اقترحوا دولة موحدة وحدوية تستوعب جميع من فيها بشرط إنهاء الاستعمار الصهيوني، إلا أن الأمم المتحدة فضلت خيار تقسيم الأرض إلى دولة عربية ودولة يهودية.

٥. خرافة «غادر الفلسطينيون وطنهم طواعية عام ١٩٤٨»

يناقش الفصل الخامس من الكتاب قضية رئيسية بوصفها مجالًا بحثيًا مهمًا لدى الأكاديميين الإسرائيليين، وهي مسألة تهجير الفلسطينيين من أرضهم عام ١٩٤٨ ، فضلًا عن الكيفية التي تم تنفيذ التهجير، سواء بالقوة أو بالاتفاق.

يركّز هذا الفصل على دراسة السياقات التي ظهر فيها نقل الفلسطينيين من أرضهم عام ١٩٤٨ ، والدور الحاسم الذي قام به الرواد الأوائل للصهيونية، والكيفية التي تمت من خلالها عملية تهجير الفلسطينيين من أرضهم. وبما أن عملية طرد الفلسطينيين وتهجيرهم أصبحت مع مرور الوقت أكثر فهمًا وأعمق تفسيرًا في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، يرى المؤلف بأن طرد الفلسطينيين من أرضهم مّثل بالنسبة للصهيونية الحمض النووي للدولة اليهودية الحديثة.

يكشف هذا الفصل عن تبلور موقفين لدى رواد الصهيونية الأوائل بشأن كيفية نقل الفلسطينيين من أرضهم، وذلك قبل وقوع النكبة، ويرى بأن أصحاب الموقف الأول دعوا إلى نقل الفلسطينيين طوعًا، بينما نادى أصحاب الموقف الثاني بنقل الفلسطينيين قسرًا. ويفنّد بابيه هذين الرأيين معًا، ويرى بأن الحديث عن النقل الطوعي عبارة عن خدعة، إذ كانت الإستراتيجية التدريجية تهدف إلى الوصول لعملية نقل وتطهير عرقي وجماعي ضخمة، وهذا ما حدث عام ١٩٤٨ . ويستشهد المؤلف في هذا الإطار بما كتبه المؤلف نفسه في كتابه **التطهير العرقي في فلسطين**،[٥] وكتاب نور مصالحة **طرد الفلسطينيين**،[٦] وكتاب بيني موريس **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**.[٧]

وكما يدحض المؤلف أطروحة ثلاث روايات أخرى تدور حول مغادرة الفلسطينيين وطنهم طواعيةً عام ١٩٤٨ ، والقائلة إنّ الفلسطينيين يتحملون مسؤولية ما حدث لأنهم رفضوا خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ ، وإن إسرائيل حاربت جيوشًا عربية قوية، وأن إسرائيل مدت يدها للسلام بينما رفض العرب السلام.

ويختتم إيلان بابيه هذا الفصل بالتأكيد على أن هذه الروايات خرافة كونها تتجاهل الطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية، وتتجاهل واقع التطهير العرقي للفلسطينيين. ويرى بوجوب تعريف الاستعمار الإسرائيلي وسياساته المستمرة حتى يومنا هذا على أنها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وهذه جريمة توصف بأنها تطهير عرقي بحق الفلسطينيين.

٦. خرافة «نكسة حزيران ١٩٦٧: لا خيار أمام إسرائيل إلّا الحرب»

يتناول الفصل السادس من الكتاب خرافة تاريخية أخرى حول حرب حزيران ١٩٦٧ ، وكيف تعاملت إسرائيل مع هذه الحرب بصفتها مفروضة عليها لا خيارها. ويعني ذلك أن

ويبيّن بابيه أن دمج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل كان خطة ظهرت منذ عام ١٩٤٨، حتى لو تم تنفيذها عام ١٩٦٧، وذلك خلافًا للرواية الإسرائيلية القائمة بشأن حرب ١٩٦٧. ويرى أنّ إسرائيل استغلت بروز قضايا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي من أجل صناعة رأي غربي بأن الراديكالية الناشئة في المشرق العربي قد تبتلع إسرائيل.

إسرائيل أُجبرت على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الأراضي العربية رهن الحكم العسكري المباشر في انتظار موقف عربي وفلسطيني على استعداد للسلام مع إسرائيل. ويرى المؤلف بأنّ قراءة حرب ١٩٦٧ غير ممكنة بدون العودة إلى نكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨، إذ اعتبرت النخبة السياسية والعسكرية والثقافية الإسرائيلية أن حربها عام ١٩٤٨ كانت فرصة ضائعة، وأنّ حرب عام ١٩٦٧ تعتبر فرصة تاريخية لتصحيح الخطأ واستكمال احتلال فلسطين بالكامل.

ويبيّن بابيه أن دمج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل كان خطة ظهرت منذ عام ١٩٤٨، حتى لو تم تنفيذها عام ١٩٦٧، وذلك خلافًا للرواية الإسرائيلية القائمة بشأن حرب ١٩٦٧. ويرى أنّ إسرائيل استغلت بروز قضايا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ومن أهمها وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر وانقلاب الضباط العراقيين على الهاشميين في العراق، والخشية من رد سوري من مرتفعات الجولان، من أجل صناعة رأي غربي بأن الراديكالية الناشئة في المشرق العربي قد تبتلع إسرائيل، وهذا ما شجع النخب العسكرية لتشجيع فكرة السيطرة على باقي الأرض.

ينتقل المؤلف للرد على هذه الخرافة بالقول إنّ الاستيلاء على الضفة الغربية على وجه الخصوص، بمواقعها التوراتية القديمة، كان هدفًا صهيونيًا قبل عام ١٩٤٨. وكما يضيف بأن مشروع أكبر قدر ممكن من الأرض مع أقل عدد ممكن من العرب والفلسطينيين، كان مشروعًا صهيونيًا، يمكن فهمه من خلال ثلاثة قرارات أصدرتها الحكومة الإسرائيلية بعد الحرب مباشرةً، وهي: أولًا: لا تقوم إسرائيل بدون الضفة الغربية –يهودا والسامرة– ويمكن فهم ذلك من خلال مشروع ييغال ألون[٨]. ثانيًا: أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لن يتم دمجهم في دولة إسرائيل بوصفهم مواطنين، وثالثًا: أن إسرائيل مستعدة للتفاوض مع مصر حول مستقبل شبه جزيرة سيناء ومع سورية حول مرتفعات الجولان، ولكن ليس على الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧. خرافة «إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»

يوضح الفصل السابع خرافتين مترابطتين مع بعضهما البعض، وهما أنّ الاحتلال الإسرائيلي «احتلالٌ مستنير»، وبأنّ إسرائيل دولة ديمقراطية. تقوم خرافة «الاحتلال المستنير» على فكرة أنّ الفلسطينيين أصبحوا أفضل حالًا تحت الاحتلال، وبأنّ إسرائيل جاءت بنوايا حسنة لاحتلال الأرض ولكنها اضطرت لاتخاذ مواقف صارمة بحق الفلسطينيين بسبب عنفهم تجاه الإسرائيليين. كما تقوم الخرافة الثانية على فكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية حميدة، وتسعى للسلام مع جيرانها العربي، وتضمن المساواة لجميع مواطنيها. وفي هذا الصّدد، يعدّ إيلان بابيه بأنّ الامتحان الحقيقي لأي ديمقراطية مستنيرة هو مستوى تسامحها نحو السكان الذين يعيشون داخل البقعة الجغرافية التي تحكمها. ولهذا رأى بأنّ إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ تحكم الفلسطينيين بطريقة غير شرعية وغير ديمقراطية وتحرمهم من أي حقوق إنسانية أو مدنية.

ولنفي هاتين الخرافتين، سرد المؤلف العديد من الأحداث التي تؤكد بأن إسرائيل ليست احتلالًا مستنيرًا وليست دولة ديمقراطية. ومن أهم هذه الأحداث أنه لا يمكن لدولة ديمقراطية أن تقوم بطرد السكان الأصليين وتهجيرهم، كما حصل عام ١٩٤٨، وأن تقوم بطرد الفلسطينيين من مدنهم ودفعهم للعيش في غيتوهات كما حصل في حيفا وصفد ووادي عارة والمثلث، وأن تقوم بمجزرة مثل مجزرة كفر قاسم في تشرين الأول عام ١٩٥٦، وأن تقوم بإطلاق النار على اللاجئين الذين يحاولون

استعادة أراضيهم ومحاصيلهم بعد عام ١٩٤٨.

ويضيف بابيه بأنه لا يمكن لدولة ديمقراطية أن تخضع خُمس السكان القاطنين تحت إدارتها للحكم العسكري واستنادًا لأنظمة وقوانين تعسفية، وأن تقيّد المواطنة وقوانين متعلقة بملكية الأرض وقوانين تمنح اليهودي حق العودة وتمنعه على الفلسطيني، وأن تمارس التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وأن تُقسم الأرض إلى مجتمعات يهودية حداثية ومجتمعات فلسطينية صغيرة ومعزولة ومقطوعة، وأن تقوم بالعقاب الجماعي من قبيل العدوان العسكري وهدم البيوت والاعتقالات التعسفية وبناء جدار عازل/عنصري والاغتيالات، وأن تقوم دولة بتشكيل عصابات لمضايقة الناس وتدمير ممتلكاتهم.

واختتم الفصل بالإشارة إلى عدد من الأكاديميين والصحافيين والفنانين اليهود الذين بدأوا بإدانة خرافة ديمقراطية إسرائيل، وأثنى على الذين بدأوا بتحدي هذه الأساطير وتصوير إسرائيل على أنها من مجموعة الدول المصنفة غير ديمقراطية وأنها دولة إثنوقراطية، وأنها دولة أبارتهايد أو دولة استعمار استيطاني.

٨. خرافة «أساطير أوسلو»

يتناول هذا الفصل خرافة معاصرة قام عليها الخطاب الإسرائيلي منذ خمسة وعشرين عامًا، وهي أنّ اتفاق إعلان المبادئ المعروف باسم اتفاق أوسلو يُعدّ عملية سلام حقيقية، وأن ياسر عرفات بتحريضه الفلسطينيين على إشعال الانتفاضة الثانية هو من قوّض عملية السلام. يشير المؤلف بشأن هاتين الأسطورتين، إلى أنّ فشل أوسلو لا يقوم على هذه الأساطير التي روجّت لها إسرائيل، بل بالأحرى على سببين آخرين، وهما؛ أولوية التقسيم الجغرافي أو الإقليمي باعتباره الأساس الحصري للسلام، وإنكار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين واستبعاده.

ويحاول بابيه في هذا الفصل أن يدحض هذه الخرافة من خلال تسليط الضوء على هذين السببين المباشرين لفشل أوسلو. فعن التقسيم الجغرافي، يرى المؤلف بأنها فكرة قديمة وتعود إلى عام ١٩٣٧، وظهرت ضمن تقرير لجنة بيل الملكية، لكن الفكرة رفضها الفلسطينيون، وقد أعيد تبنيها لاحقًا من قبل الأمم المتحدة بقرار تقسيم فلسطين الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٧، وبعد ذلك عادت بجهود لقيادات أميركية بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، ومن ثم أصبحت حجر الزاوية لاتفاق أوسلو من خلال ما بات معروفًا «حل الدولتين». ويضيف المؤلف أنه لا يوجد سبب في العالم يجعل المُستعمَر يتطوع لتقسيم وطنه لمُستعمِر غريب، وهذا يجعلنا نفهم أنّ هذه العملية لم تكن عادلة، ولذا لا يمكننا الإشارة إلى أن أوسلو تعدّ عملية سلام حقيقية.

ثمّ يواصل بابيه دحض هذه الخرافة بالقول عن إنكار حق العودة إنّ اللاجئين الفلسطينيين تعرضوا لحملات عديدة من القمع والإهمال، بدأت بعد عام ١٩٤٨ في اجتماع لوزان في نيسان ١٩٤٩ واستبعاد مشكلة اللاجئين من أجندة الصراع، وبعد ذلك عملت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ على إقناع العالم بأن الصراع في فلسطين يبدأ الآن فقط؛ وقد قبلت العديد من الأنظمة العربية والدولية بهذه الفكرة. ومع توقيع اتفاقية أوسلو، بات واضحًا اختفاء قضية اللاجئين، وهي الاتفاقية التي أشارت لهم في فقرة فرعية وغير مرئية وبكلمات بسيطة. ثمّ يضيف بابيه أنّ إسرائيل خلقت منذ عام ١٩٩٣ حقائق على الأرض لا رجعة فيها من خلال توسيع البناء والاستيطان. وفي المقابل، رأت السلطة الفلسطينية طيلة هذه الفترة في المفاوضات الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إقامة الكيان الفلسطيني وإعادة اللاجئين الفلسطينيين.

بحسب المؤلف، لم تقف إسرائيل هنا، بل عملت على لوم الفلسطينيين أمام العالم بأنهم سبب فشل عملية السلام، وذلك بسبب دعوة ياسر عرفات وتحريضه الفلسطينيين لإشعال الانتفاضة الثانية. واستنادًا إلى تقارير إسرائيلية، يشير المؤلف إلى أنّ هذه محض خرافة، إذ تشير الحقيقة أن الانتفاضة الفلسطينية كانت مظاهرة حاشدة لعدم الرضا عن اتفاقية أوسلو، فضلًا عن أنّ عدم الرضا تفاقم بسبب الأعمال الاستفزازية التي قام بها آرييل شارون عند زيارته إلى المسجد الأقصى في أيلول ٢٠٠٠. كما يضيف المؤلف من خلال تقارير ومقابلات مع ضباط إسرائيليين، أن إحباط الجيش الإسرائيلي بسبب انسحابه في صيف عام ٢٠٠٠ من جنوب لبنان، جعله يبدو ضعيفًا أمام الإسرائيليين، وهذا ما حفز القيادة الإسرائيلية إلى إعادة إظهار القوة من خلال التأكيد على السيطرة على الضفة الغربية، والترويج إلى أن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الذي لا يُقهر.

وفي ضوء ما ورد، بدا أن الإصرار على التقسيم واستبعاد

وفي ضوء ما ورد، بدا أن الإصرار على التقسيم واستبعاد عودة اللاجئين من جدول أعمال أوسلو يحققان لإسرائيل إعادة الانتشار، وإعادة تنظيم سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهذا ما وضع الفلسطينيين ونظامهم السياسي أمام نظامٍ استعماري جعل حياتهم أسوأ مما كانت عليه قبل.

عودة اللاجئين من جدول أعمال أوسلو يحققان لإسرائيل إعادة الانتشار، وإعادة تنظيم سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهذا ما وضع الفلسطينيين ونظامهم السياسي أمام نظامٍ استعماري جعل حياتهم أسوأ مما كانت عليه قبل.[9]

٩. خرافة «أساطير غزة»

يتناول بابيه في هذا الفصل السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة منذ القرن الماضي، وكذلك يعمل على دحض الخرافة التي تُروّج لها إسرائيل بهدف تضليل الرأي العام بشأن أسباب «العنف» المستمر في القطاع. وفي هذا السياق، يعرض المؤلف ثلاثة جوانب رئيسية، وهي أنّ حركة المقاومة الإسلامية «حماس» هي حركة إرهابية، وأن إسرائيل هدفت من خلال انسحابها من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ إلى تقديم بادرة سلام تجاه الفلسطينيين في القطاع، وأن العدوان العسكري أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤ تجاه القطاع هو دفاع عن النفس. وقد أشار المؤلف إلى أن السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة تُعد تهديدًا مباشرًا للوجود الفلسطيني حيث يميل إلى وصف هذه السياسة/ الأفعال على أنها إبادة.

ويبقى شاغل المشروع الاستعماري في فلسطين هو الحدّ من العرب أو الفلسطينيين في أرض فلسطين. ويرى بابيه أنّ إسرائيل من خلال سياستها في القطاع منذ عام ١٩٤٨ عملت على تحويل قطاع غزة إلى أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين. وما زاد في تعقيد الأوضاع في قطاع غزة هو إتاحة اتفاقية أوسلو للإسرائيليين التأكيد على وضع القطاع بوصفه كيانًا جغرافيًا منفصلًا عن الضفة الغربية وباقي المناطق الفلسطينية.

وقد أفرد المؤلف مساحةً مهمة للحديث عن التبريرات الإسرائيلية لسياستها ضد قطاع غزة، ورأى أن تبني إسرائيل لأيديولوجيا التطهير العرقي في ١٩٤٨ بوصفها الأداة الرئيسية لقيام الدولة اليهودية، لن يمر دون القضاء على القوة السياسية المتزايدة للمقاومة الفلسطينية.

ويختتم بابيه حديثه في هذا الفصل بأن السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة، فاقمت الأزمة الإنسانية، وأدت إلى إيجاد مكان غير قابل للحياة في حلول العام ٢٠٢٠. واستنادًا إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،[10] حذر المؤلف من حالة الإبادة والإعدام الجماعي هناك.

١٠. خرافة «حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام»

يحاول المؤلف دحض خرافة «حل الدولتين» كحلٍ نهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ إذ يعتمد في تقديم هذه الأسطورة على شكل الاستعمار الحالي في فلسطين. ويشير إلى أن حل الدولتين، هو أسطورة إسرائيلية كان يقصد بها إيجاد أفضل حل للمشكلة اليهودية. ويذكر المؤلف أن القيادة الإسرائيلية سعت من خلال هذا الطرح إلى تحقيق نقطتين مهمتين، وهما ضمان عيش اليهود في فلسطين وليس في مكان آخر، وإثبات صحة رواية أنّ إسرائيل واليهودية هما الشيء نفسه. بمعنى أن ما تقوم به إسرائيل تفعله باسم اليهودية، وأن أي نقدٍ لسياستها هو مباشرةً معاداة للسامية، وهنا لا يكون الانتقاد مباشرةً لإسرائيل بل لليهودية أيضًا. زد على ذلك أنّ إسرائيل سعت من خلال دعم «حلّ الدولتين» إلى تطبيق أفضل طريق لإبقاء الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية دون دمج السكان الأصليين، وهي التي تسيطر على منطقة «ج» التي تساوي مساحتها ٦٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية.[11]

بناءً على ذلك، وفي ظل الصمت الدولي، يرى المؤلف بأنّ مسرحية حلّ الدولتين ستنتهي في يوم من الإيام، بسلام أو عنف، ولكن في كلتا الحالتين لا شيء يمنع إسرائيل من استكمال استعمارها في فلسطين.

ويختم بابيه هذا الفصل بتوصية مفادها بأن تاريخ فلسطين

ويختم بابيه هذا الفصل بتوصية مفادها بأن تاريخ فلسطين وجغرافيتها ومواردها الطبيعية وحركة الاستيطان منذ القرن التاسع عشر على هذه الأرض لا تستوجب بحث مسألة التغير الديمغرافي وإعادة رسم الخرائط بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل القضاء على الإيديولوجيات الصلبة في إسرائيل.

وجغرافيتها ومواردها الطبيعية وحركة الاستيطان منذ القرن التاسع عشر على هذه الأرض لا تستوجب بحث مسألة التغير الديمغرافي وإعادة رسم الخرائط بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل القضاء على الإيديولوجيات الصلبة في إسرائيل من خلال ظهور قوى يهودية تقدمية في إسرائيل وخارجها تحتج ضد ما يقوم به السياسيون الإسرائيليون، وتقف تجاه الأكاذيب التي يروجونها في الإعلام وتدعم حملات مقاطعة إسرائيل. بالإضافة إلى مسألة كون الفلسطينيين يحتاجون إلى حلّ مسألة التمثيل وتطوير خطاب حلّ الدولة الواحدة إلى عملٍ سياسي.

خاتمة

لا يمكن تصنيف كتاب عشر خرافات عن إسرائيل على أنه كتاب في التاريخ، أو في السياسة، أو في الإعلام فقط، بل هو كل ذلك، إلى جانب أهميته الإنسانية التي تنطلق من الدعوة إلى إنشاء دولة ديمقراطية مدنية تضم جميع سكانها. فالكتاب وإن كان لواحد من أبرز المؤرخين الجدد، إلا أنه لا يبحث في التاريخ فحسب، بل يستند عليه، في دحض الخرافات والأساطير الإسرائيلية. وهذا ما تناوله المؤلف الذي عمل على تشريح خرافات تاريخية ومعاصرة قام عليها المشروع الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، ولا سيما أن المؤلف تناول العديد من الأدبيات التي بحثت في نشأة الصهيونية، وتأثير قادتها، وعلاقتهم مع المشروع الاستعماري الأوروبي للسيطرة على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر. فالكتاب يُعّد عملاً بحثيًا مهمًا بالنظر إلى المصادر الأولية التي قدمها المؤلف واستند عليها ليس للردّ على أساطير إسرائيل فحسب، بل ولفهمها؛ إذ يرى أنه لا يمكن من أجل إثبات صحة المحرقة اليهودية في ألمانيا أن يتمّ تجريد شعب من أرضه والادعاء بأنه غير موجود، وأنهم تركوا أرضهم طواعية، وذلك في مقابل أن الشعب اليهودي المظلوم لم يكن عنده وطن.

لا يزال دحض هذه الأساطير العشرة التي تقوم عليها السرديّة الإسرائيلية يحتاج إلى مزيد من الأبحاث والدراسات. فالكتاب من الكتب المهمة التي تساعد الباحثين والدارسين في الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك لقدرته على تقديم تفكيك منهجي للمصطلحات الواجب اعتمادها لتفسير الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين. فالأبحاث حول القضية الفلسطينية تواجه العديد من الصعوبات، ولا سيما أنّ مصطلح احتلال المستخدم في الأدبيات الفلسطينية لا يصلح وحده لتفسير الظلم الذي يعيشه الفلسطينيون داخل أو خارج فلسطين. وأما عن مصطلح الاستعمار، فقد أشار المؤلف إلى صعوبة تطبيقه بسهولة على الماضي؛ فنحن هنا لسنا أمام أمة بيضاء لسكانها الأصليون ممالكهم الخاصة. والأمر ذاته بالنسبة إلى الفصل العنصري أو الإبادة اللذين لا يعملان سوى على التخلّص من السكان الأصليين. وإذا ما تجاوزنا العقبة الاصطلاحية، يظل مصطلح الاستعمار الاستيطاني العنصري الإحلالي الذي يهدف إلى إحلال شعب محلّ شعب، وذلك بالسيطرة على أكبر قدر من فلسطين وأقل قدر من الفلسطينيين، الأقرب إلى الفهم الأشمل والأعمق.

يمنح الكتاب الباحثين في القضية الفلسطينية فرصةً مهمّة لفهم السياسة الصهيونية – الإسرائيلية وتطورها في فلسطين حتى يومنا هذا، ويكوّن لديهم صورة أوضح عن هذه السياسة المتنامية في ظل صعود قوى اليمين والشعبوية في إسرائيل والعالم. وقد حاول هذا الكتاب الاستناد على الشرعية الأخلاقية في حل الصراع العربي – الإسرائيلي بالعودة إلى جذور الصراع وليس بالاستناد على مسألة الشرعية فقط للأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وبالنظر إلى هذا الكتاب والعديد من الكتب التي تناولها المؤرخون الجدد، يقدم المؤلف رؤيته عن الاستعمار الإسرائيلي وتطوّره، وبشكل من شأنه أن يساعد على فهم أفضل وأوسع لماضي الصراع مع إسرائيل وحاضره ومستقبله.

الهوامش

١. آلان غريش، **علامَ يُطلق اسم فلسطين؟** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

2. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997).

٣. إبراهيم نجم، أمين عقل، عمر أبو النصر، وليد الخالدي، جهاد فلسطين العربية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٩).

4. Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research, vol. 8, no. 4 (2006).

٥. إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧).

٦. نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢-١٩٤٨**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢).

٧. بيني موريس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ترجمة عماد عواد، سلسلة عالم المعرفة ٤٠٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز القومي للترجمة - مصر، ٢٠١٣).

٨. خطة إسرائيلية مقدمة من وزير العدل الإسرائيلي يغال آلون عام ١٩٦٧، سعت لوضع تصور يهدف إلى إنجاز تسوية تضمن السيطرة والاستيلاء على الأرض التي تعود ملكيتها للفلسطينيين وبأقل عدد منهم. ولتحقيق ذلك، استند ألون على ما يلي: «الحدود الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطًا يقطع البحر الميت في منتصفه، وإنشاء نظام دفاعي وتحقيق وحدة أراضي البلد وتأمينها من الناحية الجغرافية الاستراتيجية من خلال ضم شريط يتراوح عرضه بين ١٠-١٥ كم على امتداد غور الأردن وشريط عرضه بضعة كيلومترات بين القدس والبحر الميت وضم جبل الخليل بسكانه أو ضم «صحراء يهودا» على الأقل، وإقامة مستوطنات مدنية وزراعية وقواعد عسكرية دائمة في المناطق المذكورة، وإقامة روابط مع زعماء وشخصيات في الضفة الغربية لتشجيعهم على إقامة إطار حكم ذاتي، وضم قطاع غزة بسكانه الأصليين؛ أي بعد نقل اللاجئين منه إلى الضفة الغربية ومناطق أخرى، ووضع خطوط الحدود الدقيقة بعد سماع رأي رئيس هيئة الأركان، وتكوين سلطة عليا لمعالجة مشكلات المناطق المحتفظ بها.» للمزيد ينظر:

أحمد حنيطي، **السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها**، سلسلة القضية الفلسطينية وآفاق المستقبل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦)، ص ١٢-١٤.

٩. جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**: دراسة **تحليلية نقدية** (بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، ١٩٩٨).

10. "Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory," United Nations Conference on Trade and Development, July, 2015, accessed on: 16/3/2020, at: http://bit.ly/2D9BPbR

١١. نصت اتفاقية أوسلو (٢) الموقعة في أيلول ١٩٩٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق، وهي؛ مناطق (أ): تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة أمنيًا وإداريًا وتبلغ مساحتها ما نسبته ١٨ في المئة من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ومناطق (ب) تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، وتبلغ مساحتها ١٨,٣ في المئة من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ومناطق (ج) تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية، وتشكل ٦١ في المئة من المساحة الكلية للضفة الغربية.